

بث بعض الفقهاء يف سنة 1930 مسألة استقاللية القانون العام الاقتصادي كفرع مستقل من القانون ، ذلك الوقت أنصار القانون اخلص حاولوا استيعاب ، أو مقارنة القانون الاقتصادي يف قانون الشركات ابلنظر ابل حيث حدثوا عن تشابه أشخاص القانون العام واخلص يف النشاط الاقتصادي مما ساعد على تطوير وابلتايل فإن القانون الاقتصادي هو قانون جتاري. وابلتايل فان القانون العام الاقتصادي يعد قبل كل شيء امتداد بينما يرى آخرون على العكس من ذلك أن القانون العام الاقتصادي يتجه أكثر نحو القانون العام ألهم يعتربونه يف املقام الأول قانون تدخل الدولة يف الاقتصاد. دائما ويف هذا السياق يعترب جانب آخر من الفقه أن الفكرة الأساسية اليت ميكن من خالها ضبط قواعد القانون العام الاقتصادي تتجسد يف املقاولة على اعتبار أنها اهلافا الأساسي لهذا القانون) اهلياكل الداخلية للمقاولة غري قانونية مبا يكفي حست نتمكن من ربط كل ما يبدو من موضوعات اليت جيب أن تدخل ضمن القانون وعلى هذا الأساس يتم اجلاء ابل مفاهيم أوسع مثل "تنظيم الاقتصاد" أو "املصلحة الاقتصادية العامة" لتكون وإذا كانت هذه املفاهيم مثرية لالهتمام للبحث عن مفهوم أساسي للقانون الاقتصادي فهي جتعل من